مجلة

HABITAT

Almaw'el CPAS review
Third Issue - Jan. 1985

المعمل

النشرة العلمية لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
العدد الثالث ـ يناير ١٩٨٥م.

افتتاحية

يوم الصحوة

قالها أحد الزملاء الذين دعتهم جمعية احياء التراث المعمارى والتخطيطى الى اجتماع موسع بقاعة المحاضرات بمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.. قالها كتعبير مناسب عن الكلمات التى ألقيت فى هذا الاجتماع وهى كلمات تتحلى بالايجابية والموضوعية كانت جميعها موجه الى صالح المعمارى المصرى بعد التردى الكبير الذى أصابه على مدى السنوات العشرة السابقة.. والتى أوصلته الى الدرجة الثالثة والرابعة فى المجتمع الهندسى.. اذا كان المعمارى لايزال معتبرا فى هذه الفئة.. وظهرت قوى جديدة تمتص العمل المعمارى تحت جناحها كما امتصت العمل التخطيطى فى غفلة من الزمن.. اننا نعتبر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥هو يوم صحوة المعمارى المصرى ليبحث عن حاضره ومستقبله.. لينفض من على كاهله تراب الخمول والمهانة.. ليعلن صوته عالميا كصانع للحضارة على مر العصور.. وليس الهدف فى أن تبدأ الصحوة ولكن كل الهدف هو أن تستمر الصحوة بالاصرار والاستمرار.. بالنقاش الموضوعى.. بالعمل الايجابى فالمعمارى المصرى لم يعد سلعة تجمعه الندوات والمؤتمرات التى تنظمها الجهات الاجنبية لتأخذ عصارة فكره وتجاربه لصالحها.. ثم تنفض يدها عنه.. لم يعد المعمارى المصرى لعبه فى أيدى تجار الاستشارات الهندسية والمقاولات العمومية.. لم يعد المعمارى المصرى مجرد رسام تحركه الايدى لتجسيد رغباتها.. لقد حان الوقت فى أن يتكاتف المعماريين فى مصر.. من أجل نهضة مصر.. والارتقاء بمستوى عمارتها فى المدن والقرى.. لقد حان الوقت لأن يقف المعمارى المصرى وقفته المهنية والعلمية ويسعى الى تكامل التنظيم المهنى بالتنظيم العلمى فى كيان واحد.. مثل بلاد العالم المتحضر.. وليكن يوم الصحوة.. هو بداية النهضة المعمارية التى تعيد الى مصر أمجادها المعمارية على مر العصور.

ا.د عبد الباقى ابراهيم

14 El SOBKY STREET.
M. EL BAKRY HELIOPOLIS
Cairo - Egypt Tel.: 670744 - 670271 - 670843

١٤ شارع السبكى منشية البكرى ـ مصر الجديده
تليفون: ٦٧٠٨٤٣ ـ ٦٧٠٧٤٤ ـ ٦٧٠٢٧١

حول العالم

النشاط العلمى

* يقام فى مدينة البندقية فى ايطاليا بينالى العمارة فى ربيع عام ١٩٨٥ وذلك لعرض مشروعات معمارية تنتمى الى عمارة المدينة .
وقد تحدد أخر ميعاد للتقدم للبينالى فى يوم ٣١ يناير ١٩٨٥ .

* تدعو لجنة برنامج الدول النامية فى انجلترا الى الاجتماع السنوى والعرض الذى يقام فى مدينة برايتون وذلك بالتعاون مع جامعة سسكس بجنوب انجلترا . يتضمن برنامج اللقاء السنوى ندوه عن تخطيط المناطق السياحيه ـ التخطيط للتنميه ـ التنميه الاقتصادية ـ المشاكل البيئيه .
كما يتضمن البرنامج موضوعات خاصة بالدول النامية منها : الطرق السريعه ـ النقل فى المدن ـ التخطيط الحضرى ـ تمويل المشروعات . ويعقد هذا اللقاء فى الفترة من ٥ الى ١٩ يوليه ١٩٨٥ .

* تنظم الهيئه العامه لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاول للمعماريين المصريين المزمع عقده فى القاهرة فى الفترة من ١٦ الى ١٨ مارس ١٩٨٥ .
ويشترك فيه المعماريون المصريون وأقسام العمارة بالجامعات المصرية ومركز الدراسات التخطيطية والمعماريه وجمعية المهندسين المعماريين .

* بعد الانتهاء من الدراسات المستفيضة الخاصة بمدينة العبور وتخصيص أجهزة كاملة للعمل على أعداد التصورات ووضع حلول لشبكات المرافق بالموقع . تقرر بصورة مفاجئه ايقاف العمل حتى وقت لاحق حيث أنه سيتم تغير الموقع كلية .

الأهرام فى ١٩٨٤/١٢/٢٣

اتحاد المعماريين العرب
اعلان قيامه من القاهرة

يعقد بالقاهرة ابتداء من ١٩ يناير القادم ولمدة اسبوع مؤتمر الاتحاد الدولى للمعماريين الذى يحضره علماء من ٥٠ دولة

ويناقش الاتحاد مستقبل رسالة المعمارى فى الحاضر والمستقبل كما يتم لأول مرة فى المؤتمر اعلان قيام اتحاد المعماريين العرب .

الميدالية الذهبية للاتحاد الدولى للمعماريين ١٩٨٤

قرر الاتحاد الدولى للمعماريين كمنظمة تضم ٩٨ دولة و٩٠٠٠٠٠ موظف ، عمل جائزة جديدة " الميدالية الذهبية للعمارة للاتحاد الدولى للمعماريين" وقد أعلنت اللجنة الاولى قرارها لصالح المهندس المعمارى المصرى "حسن فتحى" . اجتمعت اللجنة فى مقر الاتحاد الدولى للمعماريين فى باريس يومى ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٤ ، وبحث أعضاء اللجنة كل المقترحات التى قدمت لهم واعتمدوا فى قرارهم على المقاييس المحددة للجائزة كذلك على لوائح الاتحاد الدولى للمعماريين حيث دون من بين أهداف الاتحاد أن المعماريين المشتركين يجب أن يكونوا أكثر فاعلية لتحسين ظروف البيئة عن طريق الارتقاء بالمناطق المتخلفة والارتفاع بمعايير الاسكان . كما قدرت اللجنة صعوبة ممارسة عملية تطوير المسكن فى كل من الدول الفقيرة والغنية ، ففى الدول الغنية يوجد تأثير الارباح التجارية ، أما فى الدول الفقيرة يوجد نقص فى المواد والخبرات .

ولد حسن فتحى فى الاسكندرية فى ٢٣ مارس ١٩٠٠ حصل على شهادة من مدرسة الهندسة العليا بالجيزة عام ١٩٢٦ ، حيث كان نظام التعليم مؤسس على قواعد واسس مدرسة الفنون الجميلة .

خواطر

اتحاد المعماريين المصريين .. أمل

اتحاد المعماريين العرب .. حقيقه

قديتبادر الى الذهن أن اتحاد المعماريين العرب لايقوم الا بعد قيام اتحاد المعماريين المصريين الذى لايزال أملا يسعى اليه الجميع .. لكن اتحاد المعماريين العرب يمكن أن يكون حقيقه واقعه بمجرد اجتماع مجموعة اتحادات المعماريين العرب فى كل من المغرب والجزائر وتونس . فعندها اتحاداتها المعماريه كمنظمات مهنيه منفصله عن المنظمات المهنيه الهندسيه . فليس هناك صعوبه فى انشاء نواه لاتحاد المعماريين العرب .. والعريب فى الامر أن مصر والعراق والاردن وسوريا وفلسطين لاتزال المهنه المعماريه فيها مرتبطه بالمهنه الهندسيه بالرغم من التحولات التى شاهدتها دول العالم وباعتبار المهنه المعماريه منفصله عن المهنه الهندسيه كما هو فى كل دول أوربا وامريكا .. وليس الهدف هو فقط انشاء اتحاد للمعماريين المصريين العرب . ولكن الهدف هو ايجاد هذه الرابطه المهنيه بين المعماريين والارتقاء بمستواهم علميا ومهنيا .. والا يكون المعمارى مغتربا فى وطنه يأتى اليه الاجنبى ليدعوه الى مؤتمر أو ندوه فى وطنه .. لمناقشة المشاكل العمرانيه فى هذا الوطن .. والمنظمات المهنيه القائمه لاحول لها ولا قوه .. هناك العديد من الانشطه التى يجب أن يبدأ بها اتحاد المعماريين المصريين .

أولا : الجائزة المعماريه السنويه .. نظامها وشروطها وقيمتها .

ثانيا : امتحانات ممارسة المهنه : المده والمناهج والتقدير .

ثالثا : المؤتمر السنوى للمعماريين المصريين : موعده وموضوعاته والاشتراك به .

رابعا : العقد المعمارى الموحد : اعداده وتوثيقه

خامسا : تنظيم ممارسة المهنه : المؤهلات والخبرات وتناسبها مع المشروعات .

سادسا : التأليف والنشر : النشرة الشهريه ـ كتب تنظم المهنه .

سابعا : بناء مقر وكليه معماريه : تبرعات من الداخل والخارج

والامر متروك للاجيال القادمه لتبدأ مع الاجيال الحاليه فهم من يجنون ثمار هذه الانشطه مستقبلا ..

واذا كان الجيل الجديد من المعماريين يتطلع الى الكسب السريع لبناء مستقبله فيجب أن ترتبط طموحاته بطموحات مهنته لانها السند الاساسى لاستقراره .. والا فقد الجيل الجديد هويته واستمر متعلقا بالعمل فى الخارج كأمل قد ينقطع فى سنوات قليله . ولكن المهم أن يبقى مستقبله مرتبطا بالعمل فى الداخل .. وهو العمل الذى بدأ الدخلاء على المهنه ممارسته .. مع توظيف المعماريين فى الصف الثانى أو الثالث من عمليه التصميم والانشاء والتشييد .. فالمعمارى يختفى تدريجيا الان من على لافتات العمارات فى مصر .. وهذا هو المستقبل اذا لم يحرص الجيل الجديد على استرجاع ذاته وحقوقه وكرامة مهنته ...

اتحاد المعماريين المصريين .. أمل

نرجو أن يتحقق ويقوم على سواعد الاجيال

د. عبد الباقى ابراهيم

الامسية المعمارية الرابعة

ديسمبر ١٩٨٤

استكمالا للطريق الذى انتهجه مركز الدراسات التخطيطيه والمعماريه فى نشر واثارة الوعى الثقافى المعمارى عقد بمقر المركز يوم الاثنين الموافق ٨٤/١٢/٣ الامسه الثقافه الرابعه . وذلك بحضور د/أبو زيد راجح (رئيس الهيئه العامه لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى)

وقد أشار د/ عبد الباقى ابراهيم موضوع هام فى أول الامسيه حيث ذكر الاقتراح المقدم من وزير الاسكان الى لجنة الاسكان فى مجلس الشعب يتناول جودة وسلامة المبانى وقد كان محتوى هذا الاقتراح أنه على الدوله أن تخصص مهندس استشارى على كل عملية بناء فى مصر لمراجعة المنشأ استاتيكيا (الحسابات الانشائيه) ثم يوقع بتوقيع معتمد من النقابه على باقى الرسومات (صحى وكهرباء و..) ويكون هو الضامن للمبنى لمدة ٣٠ سنه وهذا فى محمله يلغى وجود المهندس المعمارى ولايضعه فى موضعه الصحيح .

ثم تحدث د. أبو زيد راجح عن الامسيات الثقافيه وأنها فعلا ما يحتاجه المعمارى فى مصر وتمنى أن تتعدد هذه اللقاءات فى مصر وقد اقترح عدة موضوعات للمناقشة .

الموضوع الاول: المستوى المعمارى المصرى :فكما ذكر د/أبو زيد راجح أنه فى الحضيض أو فى القاع وليس هناك وضع أسواء يمكن الوصول اليه أكثر مما هو عليه . وقد نسب التدهور فى المهنه المعماريه الى عدة أسباب منها :-

أن المسئولين عن العمران فى مصر على مدى ٣٠سنه (١٧وزير) لم يكونوا أبدا معماريين الا د/فؤاد حلمى كان أول وأخر معمارى وزيرا للاسكان وكان ناجحا الا أنه اقيل من مركزه بعد عام واحد من توليه الوزاره لخلافات مع القياده السياسيه .

والسبب الثانى أن وزارة الاسكان وكذلك وزارة التعمير منذ أنشائها لم يتم فيها تعين معمارى واحد على مستوى وكيل وزاره . أما ثالث الاسباب فقد تمثل فى أنه على مدى ٣٠ سنه كانت القرارات التى تأخذ فى مجال العماره والاسكان كانت تصدر عن مسؤلين غير معماريين. أذن فالمشكله هنا من ياخذ القرار. ورابعا فأن المعمارى فى مصر لم يعترض ولم يتكلم فى مواضيع هامه مثل اقامة الكبارى العلويه وما ينتج عنه من تشويه صورة القاهرة واقتحام لحرمة المساكن وغيرها من المشروعات الفاشله معماريا مثل شيراتون الجزيره . ثم مذابح الاشجار فى جاردن ستى والزمالك وهدم المنازل القديمه الاثريه مثل قصر شريف باشا صبرى ومنزل أم كلثوم الذى بناه السرغوم على لسان حس. كل هذا التدمير والتشويه يحدث فى مصر بدون السماح لاى صوت معمارى الا فى أضيق الحدود وهى مجهودات فرديه لم يتم تدعيمها بأى صوره من الصور .

الموضوع الثانى: عدم وجود تاريخ معمارى للفتره الاخيره التى مرت بها مصر فتاريخ العماره ليس سرد لقصص بل هو استعراض لمراحل التطور وهو علم شامل يتناول بالايضاح صور الماضى وماهو الاتجاه فى المستقبل. كذلك لابد من عمل تقويم للتاريخ حيث أنه لايوجد سجل حقيقى واضح ومؤكد وتقييم سليم لما يحدث فى العماره فى هذا القرن وبأى المدارس المعماريه تأثرت وكيف تطورت وما هى المؤثرات المختلفه التى أثرت على الطابع المعمارى لذلك العصر؟

الموضوع الثالث : عدم وجود مشاركه مصريه فى المشروعات الكبرى فى مصر كما فى مطار القاهره الجديد وكذلك دار الاوبرا حيث أن هذه المشاريع من التصميم الى التنفيذ الى التشطيب كلها تتم بدون مشاركة أى عنصر مصرى سواء كان معمارى أو غير معمارى.

ثم تحدث دكتور/ عبد الباقى ابراهيم وأكد على ضرورة نشر الوعى الفكرى وتحذير الناس بصفه عامه والمعماريين بصفه خاصه وتوعيتهم بمشاكلهم

وكذلك انتهاز فرصه انعقاد المؤتمر الدولى للمعماريين وذلك للاتصال بالمعماريين وطلاب العماره للاستعداد بالفكر والرأى لهذا المؤتمر وحتى يظهر المعمارى المصرى بصوره مشرفه .

وذكر أحد المشاركين فى الامسيه أن مشكلة انحضار المستوى المعمارى ترجع الى المعمارى نفسه حيث أن الغالبيه العظمى من الخرجين يسعون وراء الماده وأنه هناك حوالى ٥ طلاب من كل سنه دراسيه يؤمنون بما تم تدريسه .

وقد عقب أحد الحاضرين بقوله أن كلمة مهندس كلمه عامه وهذا يسبب أرتباك فى تحديد الأسماء والمسميات ولكن الاصل فى الفوضى المعماريه يرجع الى النظام أو الهيكل العام للمعماريين فى مصر (النقابه) حيث أن هذا النظام ليس له كيان ودور مؤثر بينما فى الخارج فهى معاهد خاصه بالتعليم المعمارى مستقله بذاتها (وغير مندمجه مع كلية الهندسه كما فى مصر) وهى لاتعطى لقب معمارى الا للمعماريين الذين أنهوا دراستهم وتخرجوا وبعد قضاء فتره زمنيه محدده للممارسه وبحجم عمل معين فى مجال العماره وبعد ذلك يتم امتحانهم للحصول على لقب معمارى. ودعى الى اعادة انشاء اتحاد للمهندسين المعماريين المصريين حيث أن النقابه الحاليه لم يصبح لها وجود ولاترعى المهنه .

ثم تسأل أحد المشاركيين عن امكانية تصنيف المعماريين الى خمسة أصناف هم : الباحث ـ المصمم ـ المشتغل بالبناء ـ المشتغل بصناعة البناء ـ المشتغل فى المقاولات ،حيث أن أنشطة مجالات كل من هذه الاصناف يختلف عن الاخر .

وطالب أحد الاعضاء بوجود مدرسه للعماره وقال أن مدرسة العماره فى فرنسا لاتتبع وزارة التعليم بل وزارة الثقافه كما أن ما يدرس فى الجامعه محدود وضيق ولايرتبط بالواقع العملى وكذلك أن مايقال بأن صاحب المسكن على حق وأنه لايوجد امكانية لتوضيح وفرض تصميم معين يتناسب مع المتطلبات المعيشيه المختلفه خطأ شائع حيث أنه لايوجد سند للمهندس المعمارى لمساعدته على فرض رأيه .

وقد رد عليه د. عبد الباقى بأنه هناك فعلا قصور فى التعليم المعمارى وخاصة فى العلوم الانسانيه ولكن نحن ملتزمون بلوائح وقوانين موضوعه بواسطة الجامعه وليس من السهل تغيرها (روتين) ولكن هناك محاوله لتطوير التعليم فى كلية الهندسه جامعة عين شمس وادخال العلوم الانسانيه مع المواد الاخرى وتم وضع منهج دراسى جديد يتم تطبيقه هذا العام للسنه الدراسيه أولى عماره ،ومما هو جدير بالذكر أن أساتذة قسم العماره لم يوافقوا على تطوير التعليم المعمارى. كما أنه هناك محاوله لاقامة مدرسه فى مصر وقد عرض الامر على وزير التعليم لطلب الموافقه منه ولكن لم تجد أى استجابه أو رد سواء بالنفى أو بالايجاب .

ثم تحدث أحد الاعضاء وقال أن المشكله خاصه بالمجتمع أولا قبل أن تكون مشكلة المعمارى وأن كل منهما ينعكس على الاخر وأن المجتمع المصرى ينقصه التثقيف المعمارى وأنه يجب تطوير المجتمع وزيادة الثقافه المعماريه للوعاء الاجتماعى حيث أن الثقافه العامه للمجتمع فى انحلال وهبوط مستمر سواء كان ذلك فى الاعلام أو الصحافه أو التليفزيون وكذلك لايوجد قيم ومبادىء ومثل عليا يحتذى بها.. وانعدام القيم فى المجتمع راجع لانعدام الاسس التى ينساق ورأها المجتمع .

وفى النهايه طالب الاعضاء بالاجتماع واللقاء بين أعضاء الامسيه خلال الشهر والدعوه الى تكوين مجموعات عمل للتحضير لدعوة المعماريين للاجتماع قبل أنعقاد المؤتمر الدولى للمعماريين .

مقرر الامسيه

م/ محمد عبدالباقى ابراهيم

اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعماريين المصريين

قامت جمعية احياء التراث التخطيطي والمعماري المسجله برقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣، بدعوة كبار المعماريين الممارسين وأساتذة العماره في مصر لمناقشة أوضاع المهنه المعماريه والوصول الى صيغه تحدد أساليب تنظيم المهنه المعماريه المصريه بهدف الحفاظ على شرف المهنه. وقد تم الاجتماع في مركز الدراسات التخطيطيه والمعماريه يوم الاحد ٨٤/١٢/٢٣ في تمام الساعه السادسه حيث حضره كل من :-

د.يحيى الزينى - د. عبد الله عبد العزيز - د.عبد الحليم الرمالي - د. عز الدين فهمى - د. أبوزيد راجح - د. عبد الباقى ابراهيم - د. حازم محمد ابراهيم - د. مجدى أبو النور - د. صلاح زكى سعيد - د. عزت سعيد - د. عبد المجيد خليل - م. صلاح حجاب - م. محمود الشرقاوى - م. عبد الفتاح بيومى - م. محمد كامل مسعود - م. أشرف علوبه - م. على فتحى عيد - م. حسين توفيق - د. منى مختار - م. نورا الشناوى - م.خالد أمان الله - م. صلاح مصطفى.

واختار المجتمعون السيد الاستاذ يحيى الزينى لرياسة جلسة المناقشه التالية بعد تحية الحاضرين :-

د. عبد الباقى ابراهيم :- بعد تحية د. أبوزيد راجح على الخواطر التى ذكرها في الامسيه المعماريه التى عقدت في ٨٤/١٢/٣ حيث ركز على محنة العماره في مصر وضرورة ايجاد رأى عام معمارى في مصر وقد طالب بضرورة عقد هذا الاجتماع وتحديد موضوعات المناقشة في النقاط التاليه :- تخصيص جائزه سنويه للعماره - التنظيم المهنى والعلمى للمعماريين - ضرورة وجود قائمة للمعماريين - التوسع في النشر - موضوع العقد المعمارى الموحد - وجود صيغه للممارسة المهنه بمعنى تدرج الاعمال بتدرج الخبرة - ومناقشة اقتراح وزارة الاسكان لمجلس الشعب. وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى للمعماريين فأنه يجب أن يكون هناك كيان معمارى مصرى ومن خلاله يتم تأسيس اتحاد للمعماريين المصريين.

د. يحيى الزينى :- أقترح تجميع موضوعات المناقشة في ورقة العمل وغيرها من المقترحات وتصنيفها من حيث تحديد ما يخص منها الدولة - نقابة المهن الهندسيه وجمعية المهندسين المعماريين، وبالتالى تحديد مسئولية اتحاد المعماريين المصريين مع تقديم الاقتراحات.

م. مصطفى شوقى :- هناك أهميه الفصل بين مايخص الدولة وما يخص المعماريين ولكن هناك نقطه اساسيه في تكوين اتحاد للمعماريين تبعا للقانون هذا الى جانب ضرورة المساهمه في تقويم الجمعيات القائمه بالفعل من خلال القنوات القانونيه القائمه.

د. عبد الحليم الرمالى :- الخطوة الاولى لابد من وضع ميثاق للمعماريين من قبل معماريين لهم شرف في ممارسة هذه المهنه، ميثاق مهنى يوضح الاسس والمبادىء والاهداف العامه ويكون الهدف الاول والاخير أن يكون اسم هذا الجماعة أو الجمعية رمزا لشرف المهنه وتدافع عنها.

د. عبد الله عبد العزيز :- ان هذا الاجتماع هو اجتماع ثورى لتنظيم المهنه لان العماره مهنه راقيه أصبحت غير محددة تحت ستارة الاستشارى الشامله للعديد من التخصصات. كما أن هناك اهدار للكيان المعمارى حتى أصبحت العمليه مناقصه واصبحت المسابقات مجرد عملية نصب كبرى ذات اساليب تعامل غير مقبوله. وعلينا نحن المعماريين اقامة تنظيم ثورى لتنظيم العمليه المهنيه في مصر حيث أصبح مخططى البلاد من المهندسين الانشائيين والميكانيكيين، كما ان على الجماعه أن يكون لها دور من خلال الاتحادات الدوليه الاخرى.

د. يحيى الزينى :- يجب تنظيم العلاقه بين المعماريين والاطراف الاخرى (الدوله والعملاء) وتحديد اللائحه التى تربط الاتعاب بحجم الاعمال والخبرات بحجم المشروعات وذلك للحفاظ على كرامة المهنه.

د. عز الدين فهمى:- يجب معالجة السلبيه المتناهيه للمعماريين فى جميع المجالات وخاصة فى الجمعيات المعماريه الحاليه وفى النقابه ،وجذب وعمل قاعدة المعماريين وفى نفس الوقت يجب أن نخرج من هيمنة جمعية المعماريين التابعه لجمعية المهندسين التى بدورها تحت سيطرة النقابه ،والسلبيه هى اساس هذه التنظيمات . وكذلك لابد من استغلال المؤتمر الدولى للمعماريين فى المطالبه بالحقوق الماديه والادبيه .

م. محمود الشرقاوى:- تعليقا على كلام د.عبد الله عبد العزيز فى مجال اسناد الاعمال للمعماريين على اساس المناقصات ،أنه فى أثناء اجتذاب الخبرات الاجنبيه ظهر قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ ينص على ان تستند الاعمال الاستشاريه عن طريق المناقصات وذلك فى النقابات والجمعيات المعماريه فهل يمكن تغير هذا القانون من خلال الجماعه التى نطالب بتكوينها .

د. صلاح حجاب:- لايوجد اختلاف حول الحاله السيئه للمعماريين فى مصرتحت اشراف الجمعيات والنقابات القائمه ،المهم الانصل الى تكوين جمعيتين متضاربتين

د. مجدى أبو النور:- يجب من خلال التعليم فى الجامعات بناء معماريين ايجابين فى حضور الانتخابات والاجتماعات والمؤتمرات وخلافه ..... هذا بجانب تصحيح الكيان القائم فعلا .

د.محمد كامل:- الموضوع أن الكيان المعمارى متصدع والانطلاق لمعادلة الاصلاح يكون فى عدة مجالات ، الاول: التعليم المعمارى. الثانى: مجال الممارسه المهنيه ،فلابد من اقتحام الجمعيات الموجوده فعلا بدون تكوين جمعية جديدة .

د.أبو زيد راجح:- هناك مهنه معماريه تمارس كمهنه مساعده فلم تعد الطرف الاصلى للبناء فى مصر ،وبذلك أصبحت القضيه هى "نكون او لانكون" من حيث تأكيد صوت المعمارى فى القرارات المختلفه .والنقابه دورها لايؤدى الى اى تقدم للممارسه المعماريه فى مصر ،فنحن بحاجه لهيكل جديد لتحميع صوت المعمارى.

د. على عيد:- تأييدا للدكتور أبو زيد راجح، فأنه اذا كان هناك أمل أو لاأمل من جمعيه المهندسين فلابد من وجود مجموعه أخرى توجه للعمل سواء من خلال الجمعيه أو غيرها ،فلا مانع من وجود اتجاهين متوازيين لعمل الجمعيات القائمه تتيقظ.

د. يحيى الزينى:- حان الوقت لانشاء نقابه للمعماريين،بالرغم من كل ماتم من قبل .

د.منى مختار:- ان سيطرة الانشائى على المعمارى ظاهرة فى جميع انحاء العالم ،فيجب قبل المطالبه بشىء تحديد الكيان المعمارى .

م. صلاح حجاب:- علينا دراسة وضع الكيانات القائمه بالنسبه للكيانات الاخرى المتطوره خارج مصر،وذلك لتحديد ابعاد الدور بتحديد مسئولياتها والمطالبه بها،ووضع الاحتياجات الاساسيه للمعماريين هدفا مستقبليا وليس عاجلا .

د. عز الدين فهمى:- ان ممارسة المهنه اصبحت اليوم مرتبطه بالعمل السياسى فعلى المعمارى فرض نفسه على القاعده السياسيه ،وبذلك يأتى التساؤل كيف نفرض أنفسنا .

د. عبد الله عبد العزيز:- يجب تنظيم انفسنا فعند دراسة البند الثالث والرابع فى ورقة العمل اللذان ينصان على:-

البند الثالث:-"بحث الاسلوب الامثل لتكامل كل من التنظيم المهنى والعلمى للمعماريين المصريين فى اطار مؤسسة رسميه واحده ،واختيار لجنه تحضيريه لوضع نظام وتكوين هذه المؤسسه كأتحاد للمعماريين المصريين" .

البند الرابع :-" تشكيل مجموعة عمل من المعماريين ومستشار قانونى لوضع صيغه العقد المعمارى الموحد ومراجعته واعتماده واشهاره ثم طبعه وتوزيعه."

ومن ذلك نجد أن:-

بالنسبه للبند الثالث فهو توجيهه سليم، أما البند الرابع فنقترح عمل امتحان فى النقابه لمزاولة المهنه على ضوء ما جاء فى ورقة العمل، واخيرا فان المؤتمر الدولى للمعماريين يمثل جبهه ذات صوت مسموع.

د. عبد الحليم الرمالى:- علينا تشكيل جماعة على أسس وأهداف محدده لاحياء حقوق معينه لجذب الناس للحضور والاجتماع، بمعنى وضع ميثاق محدد.

د. صلاح زكى:- ليس الهدف أنهاء الاجتماع بطلب معين من النقابه ولكن الهدف أن يكون هناك استمراريه ... مع تأييد وجود جمعيه أو جماعه لصالح المعماريين.

م. أشرف علوبه:- لدينا جمعية المهندسين المعماريين قائمه، فمن المنطقى تحريكها والقضاء على السلبيه.

د. مجدى أبو النور:- ان المشكله لها جانبين لمعالجتها، وعلاج المشكله على المدى البعيد يتم من خلال نشر الوعى بين الطلبه فى اقسام العماره بالجامعات وبالتالى فان العلاج يكون على المدى الطويل وله صفة الثبات.

د. عبد المجيد خليل:- نقطة البدايه السليمه هى البند الرابع الذى سبق ذكره فى ورقة العمل باستبدال العقد المعمارى ووصفه "صيغة شرف المهنه" مع استغلال المؤسسات الموجوده حتى لايحدث صدام.

د. حازم ابراهيم:- أؤيد عدم الاصطدام مع المؤسسات الموجوده وضرورة الارتكاز على جهه رسميه لعمل الميثاق. وعلينا عقد مؤتمر لبحث ممارسة المهنه فى مصر واعداده بتنظيم جيد لوصول صوتنا الى جميع جهات الدوله الرسميه ويمكننا اشراك الجامعات معنا.

وفى نهاية الاجتماع تم الوصول الى التوصيات الاتيه:-

اولا: الترحيب بدعوة الدكتور ابو زيد راجح رئيس الهيئة العامة لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى لاستضافة المؤتمر الاول للمعماريين المصريين الذى تحدد موعدا مبدئيا لانعقاده فى الفتره من ١٦ الى ١٨ مارس ١٩٨٥ وموضوعه "العماره المصريه المعاصره بين النظريه والممارسه" يشترك فيه المعماريون المصريون واقسام العماره بالجامعات المصريه والهيئه العامه لبحوث البناء والتخطيط العمرانى ومركز الدراسات التخطيطيه والمعماريه وجمعية المهندسين المعماريين المصريه

ثانيا: يكون المجتمعون والذين اعتذروا عن الحضور اعضاء للجنه التحضيريه للمؤتمر الاول للمعماريين المصريين.

ثالثا: تشكيل لجنه تنفيذيه من كل من:-

الدكتور ابو زيد راجح (مقررا) والدكتور صلاح زكى سعيد - المهندس صلاح حجاب - الدكتور عبد الحليم الرمالى - الدكتور عبد الباقى ابراهيم. وذلك للتحضير للمؤتمر الاول المعماريين المصريين، على أن تبدأ عقد اجتماعاتها الساعه السادسه مساء يوم السبت ٢٩ ديسمبر ١٩٨٤ وتوالى اجتماعاتها وتعرض برنامج المؤتمر على اعضاء اللجنه التحضيريه التى تجتمع يوم السبت ١٢ يناير ١٩٨٥ الساعه السادسه مساء فى مقر الهيئه العامه لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى.

رابعا: تشكيل مجموعه عمل من كل من:-

الدكتور صلاح ذكى سعيد (مقررا) - الدكتور عبد الله عبد العزيز - الدكتور عبد المجيد خليل - المهندس أشرف علوبه. وذلك للاجتماع بالمهندس ابراهيم نجيب رئيس جمعية المهندسين المعماريين المصريه ورئيس المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ وذلك لتنظيم المساهمه الفعاله لاعضاء اللجنه التحضيريه للمؤتمر الاول للمعماريين المصريين فى لجان ونشاط المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين المزمع عقده فى القاهرة فى الفترة من ١٩ الى ٢٥ يناير ١٩٨٥ وعمل التسهيلات اللازمة لاشتراكهم فى هذا المؤتمر.

مهلا ايها الصرح المعماري

لست أدرى ماالذى دفعنى الى طرق ذلك الموضوع بصفة خاصة ولكنى اجزم بأنه احساس يغمرنى تجاه العديد من المشاعر والاوهام التي تسيطر على البعض والتى لم تعد بحكم الواقع حقائق يستند اليها فحسب بل وتعد برهانا لتيسير العديد من النزعات استنادا الى مفهوم قطع أكبر مسافة فى أقل زمن ممكن،ذلك أنه ما أحوج كل منا لنظرة متأنية الى ما يحيط به من واقع حيث دفعت به الحاجه للسكنى الى العديد من العثرات تلك التى اجتاحت أصول العمارة فى عهدنا الحالى وانعكست بسلبياتها على أنماط تصورنا لاحتياجات الواقع فخلفت من ورائها جدارا صامتا يحجز على الانسان بدلا أن يمنحه السكن والهدوء كأبسط الصور الانسانية التى خلفتها الحضارة منذ بدء الخليقة.

لقد أصبحت العمارة سجينة العديد من المعوقات الناجمة عن بعض نواحى القصور الفكرى والمدفوعة خلال مجموعة من النزعات التغريبية ماش غرار مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.. لذا فأننى أوجه الدعوة الى كل حريص على مستقبل العمارة وهادف الى التعبير السوى عن احتياجات الانسان وفقا لما تهيئه البيئة من حوله الى أن يرتقى الى أعلى قمم العاصمة ،ليتساءل الى أى واقع معمارى يستند هذا التراث الضخل وهذا المزيج غير المتجانس. ثم ليتساءل أيضا أى خط أفق الذى يحكم تلك التكوينات التى كانت وليدة الحاجة الماسة الى الايواء كأبسط صور الوظيفية الباهتة الا تغفل عن العديد من الوظائف الاخرى،لعل أبرزها الوظائف الروحية والبصرية والتى لها أن تكفل توافقا بصريا ما بين المدينة وأطرافها.

ولعلى بهذا أكون قد أثرت فضول كل منكم لمعرفة مصير ذلك التوافق واللاتوافق ما بين مبان مكدسة هنا وأخرى متناثرة هناك. وأثناء ذلك أقصر على نفسى استفهاما واحدا وهو كل من ساقت اليه الاقدار تلك الورقة المدموغة ذات الختم الاسطورى أن يكون معماريا له حق ممارسة المهنة فأن كان كذلك فأية معايير تلك التى تحتكم اليها نوازعه وأفكاره ؟ وان لم يكن فالى من يعزى هذا الوباء البصرى من حولنا.

مهندس معمارى: محمد ابراهيم جبر
معيد بقسم العماره ـ كلية الهندسة
جامعة عين شمس

وزارة الاسكان والمرافق
مكتب الوزير

مقترحات
تفسيرية لضمان سلامة المبانى

١ـ على المالك أو مهندسه تقديم المستندات التالية للحصول على تصريح لبناء (الترخيص) من الادارة الهندسية المختصة بالحى:ـ
أ ـ خريطة الموقع العام .
ب ـ كروكى يبين عليه موقع البناء.
جـ ـ الرسومات المعمارية والانشائية .
د ـ كراسة الحسابات الانشائية للمبنى .
هـ ـ وصف المبنى والمواد المستعملة فيه .
و ـ رسومات الاعمال الصحية والميكانيكية .

٢ـ تتم المراجعة المبدئية للمستندات المذكورة للتأكد من مطابقة غرض المبنى للنظام المخصص للمنطقة (ZONE) الموجودة بها. وكذا مطابقة المبنى للوائح التنظيم المعمول بها من حيث الارتفاع والمساحة المبنيه ومساحات المناور وبروزات الوجهات .....الخ

٣ـ يلى ذلك اسناد الادارة الهندسية المراجعة الاستاتيكية لحسابات المبنى الى مهندس استشارى يعتمد توقيعه على كافة الرسومات التنفيذية من نقابة المهن الهندسية لتضامنها معه فى حمل المسئولية .

٤ـ بعد اتمام مراجعة المهندس الاستشارى يصدر تصريح البناء (الترخيص) على مسئوليته من الادارة الهندسية المختصة بالحى.

٥ـ يلزم أن يكون لكل من المالك والمقاول مهندسا نقابيا للتعاون معا فى تنفيذ الرسومات المعتمدة من المهندس الاستشارى كما يلزم تبليغ اسميهما ومؤهلاتهما الى الادارة الهندسية المختصة لاعتمادهما .

٦ـ يلتزم صاحب البناء والمقاول بالاحتفاظ بأصل تصريح البناء أو بصورة معتمدة فى موقع البناء أثناء التنفيذ.

٧ـ يلزم تحديد مسئوليات المهندس الاستشارى على النحو التالى:
أ) مراجعة دقيقة للحسابات الانشائية المقدمة للمبنى.
ب) التنبيه على مهندس المالك باستكمال الرسومات الناقصة ومراجعتها بدقة واعتمادها قبل التنفيذ.
جـ) استلام جميع مراحل التنفيذ ولايسمح بصب أى خرسانات مسلحة الابعد مراجعته واعطائه اذن كتابى بذلك.
د) اعطاء شهادة سلامة لكل مرحلة تتم من مراحل الهيكل وبدونها لايحق للمقاول الانتقال الى مرحلة أخرى متقدمة.
ز) تحمل مسئولية البناء لمدة ثلاثين عاما مدنيا وجنائيا.
ح) لايكون هناك أى اتصال بين أى من المالك أو المقاول بالمهندس الاستشارى الذى يتقاضى أتعابه من الادارة الهندسية المختصة.
ط) اعطاء شهادة صلاحية لاستعمال المبنى لكل من المالك والمقاول والادارة الهندسية المختصة وهيئات المرافق وبدونها لايتم توصيل المرافق للمبنى.

٨ـ يتحمل المقاول مسئولية المبنى لمدة ثلاثين عاما مدنيا وجنائيا مثله فى ذلك مثل المهندس الاستشارى وذلك من تاريخ تسليم المبنى.

٩ ـ لكل من المقاول والادارة الهندسة المختصة بالحى الحق فى مراقبة جودة مواد البناء الداخلة فى صناعة المبنى فى مراحله المختلفة وذلك بأخذ عينات كل منهما بمعرفته واختبارها فى معامل الدولة وذلك تأكيدا لنتائج الاختبارات التى يقوم بها المهندس الاستشارى.

١٠ـ ونتيجة لذلك يجب تعديل القانون الحالى للاسكان على النحو التالى:ـ
أ) ألغاء نظام التأمين الحالى على مشاريع البناء.
ب) تحصل الادارة الهندسية المختصة بالحى [illegible]% من القيمة المقدرة على النحو التالى :ـ
٥ر/ للمهندس الاستشارى المراجع.
٥ر/ حوافز لمهندسى الادارة الهندسية بالحى نظير مشاركتهم فى مراقبة جودة المواد الداخلة فى صناعة البناء والمرور الدورى من قبلهم لمراقبة حسن الاداء وما قد يلزم لذلك من تكاليف اجراء تجارب أو استعانة بخبراء أو اعداد تقارير فنية .

وبهذا نكون قد تلافينا الى حد كبير حدوث أية انهيارات نتيجة الاهمال أو سوء التنفيذ أوعدم جودة المواد الداخلة فى صناعة البناء وضمان قيام المهندس بدوره كاملا سواء كان هذا المهندس مصمما أو منفذا أو مراجعا فضلا عن قيام الجهاز الادارى بدوره ايضا فى المراقبة وبذلك يتحقق الهدف المنشود فى تأمين المواطن على سلامته من أية انهيارات لأية منشآت ،وما يطبق على المبانى الخاصة يطبق ايضا على المبانى العامة دون مبانى الدفاع الخاصة بالقوات المسلحة .

كما نوصى ايضا بأن يجرى مرورا دوريا على المنشآت الخاصة والعامة بعد تمام انشائها وشغلها على فترات تحدد حسب اهمية كل منشأ بمعرفة مهندس الاحياء لضمان اطالة العمر الافتراضى له فضلا عن سلامة شاغليه .

قامت جمعية احياء التراث بارسال نص أقتراح وزارة الاسكان هذا الى اساتذة الجامعات وكبار الممارسين للمهنة المعمارية فى مصر لاستطلاع الراى حوله وقد وردت العديد من الردود ننشر منها :-

ردا على الاقتراح الاول لوزارة الاسكان بشأن ضمان سلامة المبانى والذى تم تصويره وارساله الى كل اساتذة العماره فى الجامعات المصريه المختلفه وأخذ أرئهم حوله فقد رد السيد الاستاذ الدكتور/ صلاح زكى سعيد فى هذا الشأن بالخطاب الاتى:

الاستاذ/الدكتور عبد الباقى ابراهيم

رئيس قسم العماره بجامعة عين شمس

شكرا على خطابكم بشأن الاقتراح المقدم من وزير الاسكان لمجلس الشعب والذى يؤكد الوضع القائم من استبدال المهندس المدنى فى صميم مهنة المعمارى الاساسيه . وهذه التراكمات أساسها أن المهندس المعمارى لاتمثله أية جهه ذات تنظيم معين وبالتالى فصوت المعمارى غير مسموع لدى الجهات المسؤوله بالدوله . فالذى يمثل المعمارى فى وزارة الاسكان أو أى مستوى فى الدوله هو شخصية المهندس المدنى. والمختص هنا فى مثل هذه المشكله هو شعبة العماره من الناحيه المهنيه وهى بالتأكيد غير قادرة على الحركه حيث أنها جزء من كيان يتحكم فيه أساسا غير المهندس المعمارى. لذلك أرجو أن نتمكن من أعادة تنظيم الكيان المهنى للمهندس المعمارى فى مصر خدمه لوطننا وللعماره التى تدهورت الى أسوأ حال .

والمقترح هو الترتيب لاصدار بيان من المعماريين بالعالم فى اجتماعهم القادم فى يناير القادم بالقاهرة تأييدا لاعادة تنظيم مهنة العماره بمصر موجه لرئيس الدولة بمصر وتتبناه مجموعه من المعماريين المحليين للعمل على تحقيقه . ويمكن أن تكون فرصه حضور السادة القائمين بالحكم فى مصر لهذا المؤتمر وكذلك فرصة تجميع المعماريين فرصه جيده لمناقشة اقتراحات المصريين لتنظيم العماره ومهنة العماره فى مصر ومقارنتها بما يعرضه معماريين العالم فى هذا الشأن حيث أنه سيتم عقد جلسات خاصه لمجموعة العمل الدوليه المعماريه الخاصة بتنظيم المهنه ضمن أعمال المؤتمر . وذلك على أن يكون الهدف تحقيق ماتادت به المؤتمرات السابقه للمعماريين المصريين فى هذا الشأن وسنها :-

١- انشاء نقابه مستقله للمهندسين المعماريين بمصر كما هو الحال فى جميع الدول المتقدمه يكون لديها حرية الحركه والقدرة فعلاعلى التصدى لشئون العماره والتخطيط بمصر وكذلك تنظيم مزاولة المهنه والمساعدة فى رفع مستوى المعماريين المزاولين للمهنه .

٢- تنظيم مؤتمر سنوى للمعماريين المصريين لمناقشة شئون العماره والمعماريين وكيفيه النهوض بالعمارة ومهنة العماره وتعليم المعمارى وتتولى نقابة المعماريين تنفيذما يمكن تنفيذه من توصيات هذه المؤتمرات .

٣- انشاء مجلس أعلى للعمارة والتخطيط يهتم بالشئون الاساسيه التى تؤثر على العماره فى مصر والمساعدة على التصدى للاتجاهات التى تهبط بشأن العماره والتخطيط على وجه عام .

٤- انشاء كليات مستقله للعماره والتخطيط فى الجامعات لتأكيد أهمية استقلال المهندس المعمارى ودوره الاساسى فى خدمة المجتمع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أ.د. صلاح زكى سعيد

رئيس قسم العمارة بجامعة الازهر

مساواة الاعمال الاستشارية بتجارة المواشى

مادة ٥ — يكون التعاقد عن طريق الممارسة فى الأحوال الآتية :

١ — الأشياء المحتكر صنعها أو استيرادها .

٢ — الأشياء التى لاتوجد إلا لدى شخص بذاته .

٣ — الأشياء التى لايمكن تحديدها بمواصفات دقيقة .

٤ — الأعمال الاستشارية أو الفنية التى تتطلب بحسب طبيعتها إجراؤها بمعرفة فنيين أو أخصائيين أو خبراء معينين .

٥ — الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها المطلوبة لأغراض غير التغذية .

٦ — التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التى تتصف بالاستعجال أو التى تقتضى طبيعتها أو الغرض المرغوب الحصول عليها من أجله أن يكون اختيارها وشراؤها من أماكن إنتاجها ، أو التى تقضى المصلحة العامة أن تتم بطريقة سرية أو التى لم تقدم عنها أية عطاءات فى المناقصات أو قدمت عنها عطاءات بأسعار تزيد على أسعار السوق وكانت الجهة الطالبة فى حاجة عاجلة لاتسمح بإعادة طرحها فى المناقصة .